شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

نواب مبشرون بالجنة!

صدّقوا أو لا تصدّقوا الحكاية التالية.. بل ستصدقون بالتأكيد، فنحن جميعاً، في العراق بالذات، الذي كان بلاداً لحكايات ألف ليلة وليلة المسلية وأصبح بلاد المليون حكاية وحكاية غير المسلية. والحكاية الجديدة حدثت أمس في مبنى مجلس النواب، وبالتحديد في القاعة رقم ١، وهي تخصّ نائباً لا يعرف زملاء له انه عضو في المجلس!

أمس كنت أحضر ندوة موسعة نظمتها لجنة منظمات المجتمع المدني البرلمانية بالشراكة مع المرصد النيابي العراقي التابع لـ "مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري". الندوة كانت مكرسة لعرض نتائج التقرير الفصلي عن عمل مجلس النواب خلال الفترة من أول تشرين الثاني ٢٠١١ الى نهاية كانون الثاني ٢٠١٢. وتضمن التقرير المشغول باحترافية وعلمية الكثير من البيانات والمعطيات عن نشاط المجلس وكتله ولجانه وأعضائه.

ومن أبرز البيانات غير المسلية الواردة في التقرير تلك المتعلقة بغيابات أعضاء المجلس.

أكبر نسبة غياب كانت من حصة نواب محافظة صلاح الدين (تكريت) وأقل نسبة من حصة السليمانية وكربلاء. وعلى صعيد الكتل والائتلافات كانت الحصة الأكبر من الغيابات لائتلاف وحدة العراق ثم التوافق ثم العراقية، وأقل نسبة للكتلتين الكرديتين. وبحسب الجنس فان نسبة غياب النساء أقل من نسبة غياب الرجال، أي ان نساء البرلمان أكثر حضوراً والتزاماً (السيدة هناء أدور صفقت بحماسة عند إعلان هذه الحقيقة).

وفي الإجمال فإن الغياب سمة كبيرة من سمات برلماننا، إذ كان معدل حضور الأعضاء جلسات المجلس خلال الأشهر الثلاثة بنسبة ٥٧ في المئة فقط، وأكثر الجلسات حضوراً غاب عنها ١٠٠ عضو من مجموع الأعضاء الـ ٣٢٥ (الجلسة رقم ٣ في ٢٤ تشرين الثاني)، فيما وصلت نسبة الغياب في إحدى الجلسات ٤٩,٢ في المئة (الجلسة ١٥ في ٢٣ كانون الثاني).

ما علينا من الأرقام، فثمة حكايات عجيبة غريبة تدور في برلماننا منها، كما كشفت النائبة الدكتورة حنان الفتلاوي في مداخلتها، ان ما يسجله المجلس رسمياً من معلومات عن غياب وحضور أعضائه غير صحيح في الغالب، وذكرت على وجه الخصوص انه في إحدى المرات غاب ١٥٠ عضواً لكن المجلس سجل ان عدد الغيابات في تلك الجلسة كان ٤ فقط! كما أشارت الى انه إضافة الى رؤساء الكتل المعفيّين من الحضور من دون أي مبرر (شخصياً أظن أن هذا الإجراء لا يرجع الى أن رؤساء الكتل مبشرون بالجنة، وإنما جاء كرما لعيون رئيس ائتلاف العراقية الدكتور اياد علاوي غير الخافي احتقاره للمجلس)، فان أعضاء آخرين لا يحضرون أبداً لكنهم يُسجلون حاضرين (مبشرون بالجنة أيضاً في ما يبدو!)، وذكرت أحدهم بالاسم ما جعل رئيس ندوة أمس، وهو رئيس لجنة منظمات المجتمع النيابية، يعلن على رؤوس الأشهاد انه لم يكن يعلم ان زميله المذكور، عضو في البرلمان لأنه لم يره في المجلس أبداً!

الخلاصة ان تقرير المرصد النيابي يخيّب الظن أكثر بمجلس النواب الذي لم يبرئه النائب الأول لرئيسه الدكتور قصي السهيل في كلمته الافتتاحية أمس من القصور والخلل، مشدداً على ضرورة أن "يستجيب المجلس للشارع"، ومؤكداً ان "البعض لا يقبل بهذا الأمر".

بالتأكيد ان هذا البعض هو ممن أدمن الغياب عن جلسات المجلس، أي ممن وضع نفسه في موضع المبشرين بالجنة وكان على قطيعة مع الشارع.

الاجتماع الاخير للجنة القانونية الذي ناقش قانون الاحزاب... (ارشيف)

الأحزاب العراقية تفوق مجموع أحزاب أميركا وبريطانيا ومصر والأردن

برغم مرور ما يقارب التسع سنوات على التغيير في العراق ، وإجراء انتخابات برلمانية لثلاث مرات (الجمعية الوطنية وانتخابات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠) والتصويت على الدستور ، بقي المشهد السياسي منفلتا و سائبا من حيث التنظيم ، إذ مازال البلد يفتقر إلى قانون ينظم عمل الأحزاب ، وقد نتج عن ذلك هيمنة أحزاب بعينها على مقاليد السلطة ، مع تهميش واضح لجهات أخرى

□ بغداد / ماجد طوفان

وتشير الإحصائيات الأخيرة الى وجود اكثر من ٥٠٠ حزب يعمل في الساحة السياسية ، ومع تقديم مشروع لإقرار قانون الأحزاب في مجلس النواب ، إلا انه لم يحظ بالموافقة ، مع ردود أفعال جاءت رافضة لصيغة القانون باعتباره يكرس هيمنة الأحزاب الحالية ، ولا يعطي المجال لنشوء أحزاب جديدة يمكن ان تكون منافسة لها.

خبير في الانتخابات اعتبر ان التعددية الحزبية ، أمر مباح في أية دولة ديمقراطية ، وان وجود عدد كبير من الاحزاب لا يعد بالامر السيئ في حالة تكتلها وفق عمل جدي وحقيقي ، وقال الخبير عادل اللامي في حديث مع المدى ، هناك ٥٠٤ أحزاب في العراق وليس هناك ما ينظم عملها ، وهي مصادق عليها من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط ، وذلك لأغراض الانتخابات ، وبالتالي فهي ليست مجازة ، ونهاياتها سائبة ، وتحكمها القواعد العامة فقط ، وعن قانون الأحزاب الذي من المزمع ان يصوت عليه ، اضاف اللامي " انه قانون مؤتمرا صحفيا فيه مجموعة من الشعارات التي تلامس العامة يصبح زعيما بين ليلة وضحاها، وبالتالي هي عبارة عن دكاكين صغيرة".

وختم اللامي حديثه بالقول ان الأحزاب المهيمنة حاليا هي من يعرقل قانون الأحزاب ، وقانون الانتخابات ،وحرية الوصول الى المعلومة والكثير من القوانين التي تتعارض مع مصالحها ".

جدير بالذكر أن في الولايات المتحدة أربعة أحزاب ،اثنان منها تتنافسان على الانتخابات، هما الحزب الجمهوري والديمقراطي ، اما بريطانيا ففيها ستة أحزاب ثلاثة منها رئيسية ، وثلاثة اخرى فرعية تتواجد في ويلز واسكتلندا ، ويتنافس على السلطة فيها حزبان هما ، حزب العمال والمحافظين ، اما في المنطقة العربية ، فإن دولة مثل مصر وبحجم عدد سكانها الذي يتجاوز الـ ٨٠ مليون نسمة ، وبعد الاطاحة بحكم مبارك فأن عدد الاحزاب فيها ٢٧ حزبا فقط ، اما في بلد مثل الاردن فيتواجد فيه ٣٥ حزبا مرخصا .

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد الدكتور حميد فاضل وفي حديث مع المدى أشار الى ان عدد الأحزاب الهائل في العراق يفوق عدد أحزاب اية دولة في العالم ، وان هذا العدد الكبير من الأحزاب هو جزء من الفوضى التي شاعت خلال السنوات التسع الماضية ، وان الانتقال من نظام الحزب الواحد أنتج لنا هذه الفوضى غير المحسوبة تنظيميا . واضاف فاضل " يبدو أننا -العراقيين- مولعون بتحقيق الأرقام القياسية ، على حساب الكم وليس النوع ، فلدينا اكبر حكومة ، التي أخذت وقتا قياسيا كبيرا لتشكيلها ، لذا نحن مولعون بالارقام دون النتائج "

وأكد فاضل أن الديمقراطية بحاجة إلى أدوات فكرية رافعة، وان الحزب السياسي هو من أسمى الأدوات الناقلة بين السلطة والشعب ، وعن تعطيل قانون الأحزاب قال فاضل " هناك قصدية كبيرة من جانب الأحزاب السياسية الكبيرة المهيمنة على العملية السياسية لا تريد ان يكون هناك قانون حقيقي للأحزاب ، معللا ذلك بأنه يكرس هذه الأحزاب وتحكمها بالمشهد السياسي ، وان هذه الأحزاب لا تعد على أصابع اليد الواحدة ، والمح الى ان قانون الانتخابات المرتبط بقانون الأحزاب فصل لبقاء الأحزاب الكبيرة في السلطة ، وان ما يحدث الآن هو تركيز على الهويات الفرعية والثانوية ، وان الأحزاب الحالية هي ليست ذات صبغة طائفية او مذهبية فحسب ، بل هي العنوان الرئيس لهذه التوصيفات .يذكر ان قانونا جديدا للأحزاب العراقية وافقت عليه الحكومة وأحالته الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه،قد أثار جدلاً ومخاوف سياسية من أن يؤدي نصه الى تمويل الحكومة للأحزاب مالياً من موازنة الدولة وان يضعها رهناً لرغبات وضغوط السلطة التنفيذية، في وقت تتخوف أحزاب نافذة من إمكانية كشف القانون لتمويلها الخارجي الذي تتلقاه منذ عام ٢٠٠٣.

الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على أداء مجلس النواب في دورته الانتخابية الثانية

□ بغداد/ المدى

في ندوة نظمتها لجنة منظمات المجتمع المدني النيابية بالشراكة مع المرصد النيابي التابع لمؤسسة مدارك ، التي عقدت في مقر مجلس النواب أمس الأحد ، والتي ألقت الضوء على أداء مجلس النواب ، وتوزعت الندوة على محاور عدة منها :

الغياب والحضور

تم توزيع الغيابات حسب المحافظات خلال ١٢ جلسة وقد تم احتساب الطريقة الحسابية الآتية في احتساب غيابات الأعضاء حسب المحافظات : عدد غيابات الأعضاء خلال ١١٢جلسة / عدد الجلسات/ عدد نواب كل محافظة. وقد تم احتساب الغيابات لـ١١٢ جلسة.

وقد أفادت النتائج بأن محافظة صلاح الدين كانت الأعلى من بين المحافظات في نسبة الغياب إذ بلغت ١٠,٧٪ وتراجعت عن نسبة غيابها في الشهور الماضية التي بلغت ١٤,٥٪ وجاءت محافظة بغداد بالمرتبة الثانية بنسبة ٥,٣٪ حيث تم رصد الزيادة في نسبة الغياب مقارنة بالشهور الماضية والتي كانت ٤,٩ ٪غير أنها ظلت في المرتبة الثانية أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب محافظة الانبار بنسبة ٤,٦٪ وظلت تحافظ على المرتبة الثالثة للشهور الماضية على الرغم من زيادة نسبة الغياب مقارنة بالشهور الماضية البالغة ٣,٥٪ فيما كانت محافظة السليمانية ومحافظة كربلاء الأقل غيابا من بين المحافظات العراقية بنسبة ١ ٪ لمحافظة كربلاء و١٪ لمحافظة السليمانية.

النسبة المئوية لغيابات الكتل البرلمانية من بداية عمل المجلس

وفي ذات المنهجية في عملية احتساب الغيابات ،تم احتساب النسب المئوية لغيابات الكتل البرلمانية على وفق الآتي : مجموع غيابات الكتلة / عدد نواب الكتلة / عدد الجلسات .علما أن النسب المذكورة احتسبت لـ ١١٢ جلسة .

وأفادت النسب أن ائتلاف وحدة العراق كان الأعلى في نسبة الغياب من بين الكتل الأخرى إذ جاءت نسبتها ١٢,٢٪ .وقد تراجعت عن نسبة الغياب للشهور الماضية البالغة ١٦,٢٪ فيما بلغت نسبة كتلة التوافق من حصة الغياب ١١٪ واحتلت بذلك المرتبة الثانية بزيادة عن نسبة غياباتها للشهور المنصرمة البالغة ١٠,٥٪ فيما جاءت نسبة العراقية بالمرتبة الثالثة بنسبة ٥٪ . فيما جاءت كتلة التغيير بأقل النسب اذ بلغت نسبتها ١,٤ ٪.

مخطط نسبة غيابات الكتل خلال (١١٢) جلسة

النسبة المئوية لغيابات الكتل البرلمانية خلال الشهور الثلاث الخاصة بهذا التقرير،احتسبت هذه النسبةلـ (١١) جلسة خلال الشهور الثلاثة المذكورة وتم احتساب النسبة بقسمة عدد الغيابات للكتلة خلال هذه الشهور على عدد الجلسات(١١) مقسوما على عدد نواب تلك الكتلة . أفادت النسب أن الكتلة العراقية جاءت بأعلى النسب للغيابات خلال (١١) جلسة بواقع ٤,٦ ٪ وكانت كتلة التغيير اقل الكتل غيابا إذ جاءت نسبتها بواقع صفر٪.

توزيع الغيابات حسب اللجان لـ (١١٢) جلسة

توزعت غيابات الأعضاء على مختلف اللجان بنسب متفاوتة للشهور الماضية وقد تم احتساب الغياب بصورة تراكمية على وفق المخطط المبين في أدناه، وقد جاءت غيابات اللجان على النحو الآتي :

١- لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني بواقع ٩١

٢- لجنة المرحلين والمهجرين بواقع مجموع متراكم ٦٩.

٣- اللجنة المالية بواقع ٦٣

فيما كانت اللجان الأقل غيابا للمدة المنصرمة على النحو الآتي:

١- لجنة المرأة والأسرة والطفولة بواقع ٩ غيابات تراكمية.

٢- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية بواقع ١٢ غيابا تراكميا.

٣- لجنة التعليم العالي بواقع ١٣ غيابا تراكميا.

كما هو موضح بالمخطط التالي :

الغيابات حسب الجنس

أفرزت مؤشرات المرصد النيابي العراقي أن النساء في المجلس أكثر التزاما وحضورا لجلساته إذ بلغت نسبة الغياب للنساء مقارنة بغياب الرجال على النحو الآتي :-

نسبة غياب النساء = ٢ ٪

نسبة غياب الرجال = ٣,٩ ٪

وتم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الغياب على عدد الجلسات الكلي على عدد الأعضاء بحسب الجنس في المجلس والبالغ:

نساء =٨٢ عضوا

رجال = ٢٤٣ عضوا

وهذا يعني أن معدل الغياب لكل جلسة للنساء = ١,٦٤ عضوا لكل جلسة

فيما بلغ معدل غياب الرجال بما نسبته = ٩,٥ عضوا لكل جلسة .

حضور وغياب الأعضاء لـ(١١) جلسة من جلسات الشهور الثلاث

تابع فريق المرصد النيابي العراقي حركة حضور وغياب أعضاء المجلس التراكمية وقد تحصل على الأرقام الآتية:

١- عدد الغياب بدون عذر ١٠٩ ويشكل ما نسبته ٣٪ .

٢- عدد الغياب بعذر ١٤٤٠ ويشكل ما نسبته ٤٠ ٪ تقريبا.

٣- عدد الحضور الكلي لأعضاء المجلس ٢٠٢٦ ويشكل ما نسبته ٥٧٪

٤- كان أعلى حضور للأعضاء خلال المدة التي يغطيها التقرير هو ٢٢٥ نائبا في الجلسة رقم (٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤.

٥- كان أوطأ حضور للأعضاء خلال المدة التي يغطيها التقرير هو ١٦٥ نائبا في الجلسة (١٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣.

لجان المجلس

للمرة الرابعة يجري المرصد النيابي العراقي تعديلا على لجان المجلس نظرا للتغيرات الحاصلة في أعضاء اللجان من جراء المقاعد التعويضية وتنقلات الأعضاء بين اللجان بحسب طلباتهم ،لذا نجد من الضرورة متابعة حركة المتغيرات وتثبيتها في كل تقرير فصلي مع إننا لا ننكر الاختلافات التي تتضمنها الأسماء ما بين ما مثبت في المرصد وبين ما منشور على موقع مجلس النواب العراقي .

على ضوء المتغيرات الحاصلة في أعداد اللجان تم رصد أعلى اللجان البرلمانية عددا واقلها عددا وكما مبين في أدناه :

١- جاءت اللجان الآتية بواقع ١٧ عضوا:

أ - لجنة النزاهة

ب - لجنة العلاقات الخارجية

ج - لجنة الأمن والدفاع.

٢- وجاءت اللجان الآتية بواقع ١٦ عضوا :

أ - اللجنة القانونية .

ب - لجنة حقوق الإنسان .

ج - لجنة الاقتصاد والاستثمار.

د - لجنة الصحة والبيئة .

هـ - لجنة التربية .

و - لجنة النفط والطاقة.

٣- فيما ضمت لجنة الثقافة والإعلام ستة أعضاء خلاف لتشكيلها

٤- خلت اللجان الآتية من عضوات المجلس ولم تمثل النساء فيها:

١- الأمن والدفاع

٢- العشائر

٣- المصالحة الوطنية

٥- فيما خلت لجنة واحدة هي المرأة والأسرة والطفولة من تمثيل الرجال.

٦- كان أعلى تمثيل للمرأة في اللجان فضلا عن لجنة المرأة والأسرة والطفولة كالآتي:

أ- لجنة الخدمات والأعمار ٨ .

ب- حقوق الإنسان ٨.

٧- ضمت لجان المجلس المختلفة ٣٠٩ أعضاء من أعضاء المجلس، وبإضافة هيئة الرئاسة يصبح العدد الكلي ٣١٢ ولم يعرف عمل ١٣ عضوا من الأعضاء باعتبار أن العدد الكلي للأعضاء الصافي ٣٢٥.

لم ينشر مجلس النواب العراقي غيابات الأعضاء في أية صحيفة محلية طيلة المدة المنصرمة واكتفى بنشر الغيابات على موقع المجلس خلافا لما نصت عليه المادة ١٨ أولا من النظام الداخلي للمجلس

المادة ١٨ :أولا

(ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وإحدى الصحف)

لم تعرض هيئة الرئاسة موضوع عدم استجابة النواب الذين تجاوزت غياباتهم أكثر من عشر جلسات متقطعة أمام المجلس.كما نصت المادة ١٨ ثانيا من النظام الداخلي للمجلس.

المادة ١٨: ثانيا

خلال مشاركته في ندوة مؤسسة (مدارك)

نائب رئيس البرلمان يشدد على ضرورة ان يستمع مجلس النواب لرأي الشارع ويستجيب إليه

شدد النائب الاول لرئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل على ضرورة ان يستجيب مجلس النواب للشارع العراقي اذ ان البعض لايقبل بهذا الامر ولكن نحن نرى ان رأي الشارع العراقي هو الذي يجب الاستماع له .

وذكر في كلمة القاها خلال الندوة التي اقيمت امس في مجلس النواب برعاية لجنة مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون مع مؤسسة (مدارك) حملت عنوان (الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على أداء مجلس النواب) ان" عقد مثل هكذا ندوات يمثل فرصة كبيرة لمجلس النواب للتواصل مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى غير الرسمية لتقييم اداء المجلس من الناحية الرقابية والتشريعية.

شدد النائب الاول لرئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل على الدور الكبير الذي يجب ان تضطلع به منظمات المجتمع المدني في مراقبة عمل مجلس النواب وتشخيص السلبيات والايجابيات فيه.

واضاف ان هيئة رئاسة مجلس النواب اخذت على عاتقها جملة من الامور بشأن الآلية والطريقة التي من شانها التفاعل والتواصل مع هذه المنظمات لنقل هموم ومشاكل الناس الى المجلس باعتبارها تعبر عن رأي الشارع العراقي وتطلعاته". وأشار الدكتور السهيل ان"السلطة التشريعية مرتكز أساس للعملية السياسية في البلد ويجب ان لا نخجل من تقييم انفسنا بالايجاب او السلب كذلك فان منظمات المجتمع المدني مسؤولة هي الاخرى عن تقييم عمل مجلس النواب وتحليله بطريقة علمية صرفة". وبين ان الرقابة في دول العالم تكون من مجلس الاتحاد والذي يمثل الغرفة الثانية للسلطة التشريعية ولكن القانون الذي تم تقديمه الى مجلس النواب بخصوص مجلس الاتحاد يعنى بتمثيل الأقاليم فيه". وشدد على ضرورة ان يستجيب مجلس النواب للشارع العراقي اذ ان البعض لايقبل بهذا الامر ولكن نحن نرى ان رأي الشارع العراقي هو الذي يجب الاستماع له . واشاد بالتقارير التي قامت بها مؤسسة مدارك حول مجلس النواب وطالبها بان تكون هناك نظرة تحليلية علمية للمعلومات التي تحصل عليها.

بدورها اشادت مؤسسة (مدارك) بجهود النائب الاول لرئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل في تسهيل عمل المؤسسة بالاضافة الى عمله الدؤوب في البرلمان.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون